

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد
معتز حميد
جامعة تكريت / كلية التربية / قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

يمثل الموقع الجغرافي لتركيا عاملاً مهماً وحاسماً في جميع أطوار تاريخها الطويل، فهي تتوسط ثلاث قارات مهمة، ومفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدائرة الجغرافية المحيطة أو تلك وفقاً للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، وجغرافياً: فأن تركيا لا تنتمي إلى أية فئة جغرافية محددة، وتسيطر تركيا على المدخل المؤدي إلى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على آسيا وإفريقيا وأوروبا.

وهذه الإطلالة ليست بالمعنى الجغرافي إنما بالمعنى الحيوي للموقع^(١)، فهي ممر بحري وجوي وبري بين هذه القارات، وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات أدى جمع تركيا عضوية أكثر من منظمة متمثلة بين الشرق والغرب في وقت واحد إلى القول بأنها جسر واقعي أدى إلى بلورة خيارات جديدة تبعاً لهذه العوامل في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية باستمرار، ورغم الخيار الاستراتيجي، الذي رسمه أتاتورك لتركيا نحو الارتباط بالغرب إلا أن تركيا الإسلامية طبقاً لحقائق التاريخ والجغرافية والدين جعلت الغرب ينظر على الدوام إلى التعامل معها في إطار الدور الوظيفي لأمنه وإستراتيجيته، في المقابل أدى الخيار الغربي لتركيا إلى انضمامها إلى عدد من التجمعات الأمنية والاقتصادية في وقت واحد، فتركيا عضو في الحلف الأطلسي والمجلس الأوروبي وتسعى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معزز حميد

ومن هنا تتأتى أهمية موضوع الدراسة الذي قسم إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، تضمن المبحث الأول أهمية الأحلاف العسكرية الغربية في السياسة التركية والأسباب التي دعت تركيا إلى الانضمام إلى تلك الأحلاف، وجاء المبحث الثاني ليلسط الضوء على أهداف السياسة الأمريكية في دفع تركيا لدخول حلبة الأحلاف العسكرية الغربية بغية مواجهة الكتلة الاشتراكية التي يقودها الاتحاد السوفيتي، أما المباحث الثلاثة الأخرى فقد خصصت لدراسة كل من حلف شمال الأطلسي (الناتو) ١٩٤٩، والحلف البلقاني ١٩٥٣، ومنظمة المعاهدة المركزية (السنسو) أو ما يسمى بحلف بغداد عام ١٩٥٥ قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق.

أما الخاتمة فقد أوضحت مجمل النتائج التي توصلت إليها بشأن موضوع البحث تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

أهمية الأحلاف العسكرية في منظور السياسة التركية

كانت السياسة التركية تقوم على قاعدة واحدة تشذ عنها منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، إلا وهي اعتبار تركيا جزءاً لا يتجزأ من أوربا، فبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، حاول القادة الأتراك تبني معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية، واستطاع عصمت أيونو رئيس وزراء تركيا أن يعيد الثقة التامة بين تركيا والعلم الغربي^(٢)، ففي الوقت الذي شهدت فيه تركيا ضغطاً من جانب الاتحاد السوفيتي بغية تحقيق مكاسب إقليمية فيها، استطاعت تركيا الصمود بوجه المطالب السوفيتية بدعم وإسناد الدول الغربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وذلك من خلال المحادثات المباشرة في مؤتمر بوتسدام بين كل من ستالين وترومان وتشرشل عام ١٩٤٥^(٣).

وقد أصبح واضحاً فيما بعد نتيجة للضغط الروسي على تركيا، أبقاء الجيش التركي في حالة من التأهب والاستعداد، الأمر الذي أنعكس على استمرار النفقات وازدياد الوضع الاقتصادي للبلاد سوءاً، وبناءً على ذلك طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ من الكونغرس الأمريكي تقديم المساعدات إلى تركيا، فوافق الكونغرس في ٩ أيار ١٩٤٧ على منح تركيا مساعدات تقدر بـ(١٠٠) مليون دولار تنفق على تجديد

تجهيزاتها العسكرية ونظام المواصلات لإنقاذ الاقتصاد الوطني ، كان العداء التقليدي بين روسيا وتركيا وخوف الأخيرة من الأطماع الروسية في إقامة قواعد عسكرية على مضائق على البحر الأسود والمطالبة بقارص وأردهان، كان يدفعها إلى الحذر من السوفيت والتحالف ضده ومناصبته العداء، إلا إن الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا أثر الحرب العالمية الثانية أعطت الفرصة للسوفيت للضغط على تركيا لتحقيق المنافع السياسية فيها، خاصة وأنه خرج من الحرب منتصراً بعد هيمنته على دول أوربا الشرقية وفرض نموذج السياسي عليها^(٤).

وفي المقابل وجدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مطالب الاتحاد السوفيتي على تركيا خطراً على مصالحها في شرقي البحر الأبيض المتوسط، فساندت الحكومة التركية ضد الأطماع السوفيتية، وأقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد تركيا بمساعدات اقتصادية وفق مبدأ ترومان أمام الاتحاد السوفيتي^(٥).

وقد جمع الموقف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في التحالف ضد الكتلة الشيوعية، فالدولتان تتفق على معاداة الاتحاد السوفيتي، فالشيوعية التي تحاربها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل للقضاء عليها خوفاً على كيانها الرأسمالي، تتناقض مفاهيمها الايدولوجية السوفيتية مع الدين الإسلامي في تركيا الذي يعتنقه ٩٩% من الشعب التركي^(٦).

فضلاً عن ذلك فأن رغبة تركيا في تقوية دفاعاتها العسكرية ووحدتها الإقليمية قد دفعت تركيا للانضمام إلى التكتلات العسكرية الغربية^(٧).

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معنز حميد

أهداف السياسة الأمريكية في انضمام تركيا للأحلاف العسكرية الغربية

تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية أيماناً تاماً بصدق الولاء التركي لمبادئ السياسة الأمريكية فقد رفضت تركيا أن تدور في فلك السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بغير وصاية الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما أخذ الخطر النازي يهدد تركيا عام ١٩٤١ أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت أن سلامة تركيا تهم الولايات المتحدة الأمريكية وأنه يعتبرها الخط الأمامي للدفاع عن أمريكا، وإلى جانب ذلك فأن للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به تركيا أهمية لا يستهان بها، فهي تطل على ثلاث بحار وتتوسط دولاً تتبع لقارتين ولهما مصالح كبرى في مياهها وجزرها، مما يجعلها تمثل خطاً دفاعياً مشتركاً أمام الخطر السوفيتي إلى جانب العلاقات التي أقامتها تركيا مع حلفائها في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عما تمتلكه تركيا من جيشاً قوياً يتميز جنوده بالبسالة والشجاعة يبلغ تعداده ٦٥٠٠ جندي، فتركيا منذ ذلك الحين قد مثلت مصدر قوة للغرب خاصة وأنها قد تبنت النظام الديمقراطي المعمول به في الغرب^(٨).

وقد وصف وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٢ أهمية انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في النقاط التالية^(٩):

١- أن حماية أمن تركيا هو ضمان لمنافع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل بالتجارة والأسواق الاستهلاكية والاستثمارات المالية.

٢- يعد انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي صيانة للسلم في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق المتوسط، لأن هاتين المنطقتين لهما أهمية إستراتيجية حيوية في تركيا.

٣- سوف يؤدي انضمام تركيا للحلف الأطلسي إلى تعزيز قوة الجناح الشرقي لقيادة الحلف، وذلك عن طريق إيجاد قواعد إستراتيجية حيوية في تركيا.

ولكن في الحقيقة إن الهدف الرئيسي الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لربط تركيا بحلف شمال الأطلسي هو جعل تركيا حلقة وصل لتكوين يأخذ على عاتقه في الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تحت أشرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا

وهو أحد ملاحق معاهدة حلف شمال الأطلسي، مما يعني إمكانية مشاركة الولايات المتحدة في المعاهدة الفرنسية-البريطانية-التركية لعام ١٩٣٧، وإيجاد معاهدات ثنائية مع الدول الثلاث وهي متلفة لدور تركيا الملائم في الدفاع عن أمن الشرق الأوسط، وبمعنى آخر حماية مصالحها البترولية ونقطة وثوب إستراتيجية على المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، وينطبق هذا أيضاً على الغرب فالمصلحة الغربية تقتضي ضم تركيا لحلف شمال الأطلسي وذلك لتحقيق مصالحه الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. كما أن تركيا بما تمتلكه من قوات عسكرية ضخمة، سوف تقوم بتقوية نظامها الديمقراطي والتعاون مع الغرب بفعالية، وسوف تركز جهودها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين^(١٠).

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية، فقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوسراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار. فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي^(١١).

ورغم أن العلاقات بينهما مرت أحياناً بفترات توتر لا سيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى حالة أرقى وأمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٨٠ والتي أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة، فقد سعت تركيا جاهدة إلى توطيد علاقاتها مع الغرب سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً، في حين لم تهتم بمسألة إقامة علاقات مماثلة مع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ولا سيما العربية منها، إلا في فترات لاحقه^(١٢).

تركيا وحلف شمال الأطلسي

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معزز حميد

خلفت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في الدفاع عن استقلال الدول الأوروبية والمحافظة على توازن القوى فيها، وانتقل دور بريطانيا في تقديم المساعدات الاقتصادية لتركيا واليونان إلى الولايات المتحدة، ولذلك لدور خطر السوفيت من التسلل إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، كما إن الأوضاع السائدة في شرقي البحر الأبيض المتوسط اقتضت من الولايات المتحدة الأمريكية مهمة حماية تركيا واليونان^(١٣).

وتحت هذه الظروف فقد أكد الرئيس الأمريكي ترومان في رسالة وجهها إلى الكونغرس الأمريكي في ١٢ آذار ١٩٤٧ ضرورة تقديم المساعدة للدول الحرة بما يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، كما أعلن عن مساعدة تركيا واليونان والدفاع عنهما وأوصى بأن تقدم الولايات المتحدة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لكل من تركيا واليونان في نهاية شهر حزيران ١٩٤٨^(١٤)، مع إرسال مدنيين وعسكريين إلى البلدين وتدريب الأتراك واليونانيين في الولايات المتحدة الأمريكية^(١٥).

وبمناسبة تصديق الكونغرس الأمريكي على مبدأ ترومان صرح رئيس الجمهورية التركية قائلاً: " إن المعونة الأمريكية لتركيا هي خطوة ايجابية للدفاع عن الديمقراطية، وان العلاقات الودية بين تركيا والولايات المتحدة تساهم على ترسيخ النظام الديمقراطي في تركيا^(١٦)".

وبناء على ذلك، تم التوقيع على اتفاقية المعونة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في ١٢ تموز ١٩٤٧، والتي أصبحت تركيا بموجبها عرضة لقوانين تمرر من قبل الولايات المتحدة فضلا عن التعديلات والقوانين التكميلية الأخرى، أي إن الحكومة التركية لم تكن لها الحرية في استخدام هذه المعونة إلا للأغراض التي تكمن في تعزيز القوات العسكرية التركية لحماية امن واستقلال تركيا إلى جانب استقلال اقتصادها^(١٧).

فضلا عن ذلك فإن الظروف التي كانت تحيط بتركيا هي التي تدعوها لأن تكون اشد حماسا للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الكتلة الشيوعية، فالعداء التقليدي القديم بينها وبين روسيا وخوفها من أطماع الروس في البواغيز ممر روسيا البحري إلى

البحر الأبيض المتوسط وتجدد المطالب الروسية بعد الحرب العالمية الثانية بقارص واردهان وطلبها المشاركة في حماية البوغاز، كل هذا كان يدفعها إلى الحذر من روسيا ومناصبتها والتحالف ضدها، إلى جانب ذلك إن الشعب التركي هو ابعده الشعوب عن الإيمان بالشيوعية، فإضافة إلى العداة القديم بين الأتراك والروس، إيمان الشعب التركي بدينه إيمانا يحميه من خطر الإلحاد الشيوعي، فقد جمع هذا الموقف بين تركيا وأمريكا فالدولتان تتفقان على معاداة روسيا، ومن هنا جاء اختيار تركيا لأن تسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، بل غدت أعظم دول العالم تحمسا للسياسة الأمريكية^(١٨).

وفي الواقع إن برنامج مساعدة تركيا واليونان وفقا لمبدأ ترومان لم يدم لفترة طويلة، لأنه دخل تحت سيطرة " الإدارة الاقتصادية التعاونية " وذلك في شهر نيسان ١٩٤٨، وبعد صدور برنامج إنعاش أوربا، وافق الكونغرس الأمريكي على مساعدة تركيا واليونان وبمبلغ ٢١١,٣٧٠,٠٠٠ مليون دولار، مما ساعد على تخفيف العبء على كاهل الميزانية التركية، وأمكن توفير ما يزيد عن ٤٤% من المبالغ المخصصة في الميزانية للأغراض العسكرية وتوجيهها ناحية أخرى^(١٩).

وهكذا نجحت الدبلوماسية التركية في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإقناعها بأهميتها في منطقة الشرق الأوسط كأداة من أدوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كما استطاعت تركيا الانضمام إلى المجلس الأوربي عام ١٩٤٩، ولم يكتفي الساسة الأتراك بذلك، فعندما فاز قادة الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠ اندفعوا بشدة نحو تبني معالم الفكر الغربي من سياسة اقتصادية وتطبيقها في تركيا، بهدف الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، اعتقادا منهم إن الاتفاقيات الثنائية التي وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ ترومان غير كافية للدفاع عن الأمن القومي التركي، رغم اتجاهات المعارضة داخل حلف شمال الأطلسي^(٢٠).

شكل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٤ نيسان ١٩٤٩ من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج والنرويج والدنمارك

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معزز حميد

وآيسلند والبرتغال وإيطاليا ونص الحلف على " إن أي هجوم مسلح على أية دولة من هذه الدول، أو أية دولة أخرى في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر عدوانا عليها جميعا، وتبعاً لذلك فهم يتفقون بأنه إذا وقع هذا الهجوم فإن كلا منهم طبقاً لحقوق الدفاع سوف يساعد الطرف الآخر في الحال مساعدة فردية أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى، وهذا العمل الذي يعتبر ضرورياً يتضمن استعمال القوة المسلحة وإعادة السلام والحفاظ عليه في منطقة شمال الأطلسي وينبغي أن يسجل الهجوم والتدابير التي اتخذت فوراً لدى مجلس الأمن على أن تلغى هذه التدابير التي اتخذت فوراً لدى مجلس الأمن عندما يتخذ المجلس الوسائل الضرورية لإعادة وحفظ السلام والأمن للدولتين"^(٢١).

وكان الانتماء إلى حلف شمال الأطلسي ليس مفتوحاً لبقية الدول وان دخول أعضاء جدد إليه يتم بموافقة إجماعية للدول المشتركة فيه، كما إن الدول المشتركة فيه لا يحق لها الانسحاب قبل مرور عشرين سنة على انتمائها^(٢٢).

استغلت تركيا النزاع الذي وقع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية في ٢٥ حزيران ١٩٥٠ وتقدمت بطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يتضمن إرسال فرقة عسكرية إلى كوريا الجنوبية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وكان الدافع من وراء ذلك هو رغبة تركيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، لأنها طلبت من مجلس الحلف عام ١٩٤٩ الاشتراك فيه، إلا إن بعض الدول الصغيرة في الحلف رفضت طلبها، ومنها الدول الاسكندنافية في حلف شمال الأطلسي، بحجة أن انضمام تركيا سوف يؤدي إلى إعادة تسليحها مما يترتب على ذلك أعباء اقتصادية طائلة، إضافة إلى ذلك إن انضمامها إلى الحلف سوف يؤدي إلى زيادة خطر الحرب مع الاتحاد السوفيتي^(٢٣).

ونتيجة للجهود الدبلوماسية المكثفة من قبل تركيا، وافقت رئاسة الأركان الأمريكية في ربيع عام ١٩٥١ على العضوية الكاملة لكل من تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي لخدمة الإستراتيجية الأمريكية، بعد أن رأت في اشتراك تركيا واليونان في الحلف سوف يقدم متراًساً للجناح الجنوبي الشرقي لقيادة الجنرال أيزنهاور، فاقترحت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في ١٥ أيار ١٩٥١ على بريطانيا وفرنسا عضوية تركيا واليونان، وقد

أعلن وزير الخارجية البريطاني في ٤ تموز ١٩٥١ بأن حكومته لا تعارض انضمام تركيا واليونان وأردف قائلاً: "إن الحكومة البريطانية ترى بأن عضوية تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي هي الحل الأفضل"^(٢٤).

وأخيراً تم قبول انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في مؤتمر أوتوا بناءً على توصية مجلس الحلف في ٢١ أيلول ١٩٥١ كعضوية كاملة وقد أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة في الكونغرس الأمريكي في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٢ بأن انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي لا يؤدي فقط إلى الحفاظ على أمنها فحسب، وإنما على أمن الغرب، وتعزز أهمية ذلك في النقاط التالية^(٢٥):

١. إن حماية أمن تركيا واليونان هي ضمان لمنافع الولايات المتحدة، إذ إن بضائعها سوف تغزو أسواق هاتين الدولتين.
٢. إن انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي سوف يؤدي إلى صيانة السلم في حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط لأهمية موقعيهما الاستراتيجي في الدفاع عن العالم الحر.
٣. تعزيز قوة الجناح الجنوبي الشرقي لقوات حلف شمال الأطلسي.
٤. إن هاتين الدولتين تمتلكان قوات ضخمة تمتاز بالبسالة والشجاعة، وسوف تكرسان جهودهما في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وسوف تتعاون بفعالية مع الغرب لسنوات عديدة وسوف تقومان بتقوية نظامهما الديمقراطي.

وبناءً على انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي أصبح لهما نصيب من المال المخصص لإنفاق مساعدات الدفاع المشترك، وقد تحدد هذا المبلغ بـ ١٠٠٠ مليون دولار للدول الأعضاء في الحلف، يدفع منها ١٠٠ مليون دولار عند التوقيع على معاهدات ثنائية بين الولايات المتحدة وكل عضو في الحلف، أما الباقي فيدفع في حالة

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معنز حميد

موافقة رئيس جمهورية الولايات المتحدة على برنامج الدفاع عن حلف شمال الأطلسي الذي عهد إلى لجنة الدفاع التابعة للحلف بإعداده^(٢٦).

وفي ١٨ شباط نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، والذي وافق عليه المجلس الوطني التركي الكبير، وقد صرح رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس قرار أوتوا في حديث له قائلاً: "إن الحزب الديمقراطي سيعلق نصراً أثر كل مرة يفوز في الانتخابات فقد جاء قبولنا في حلف شمال الأطلسي عقب فوزنا في الانتخابات، سيحين يوم نجني فيه ثمار ما زرعنا"^(٢٧).

وقد اجتمعت كل من روسيا وبلغاريا على انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي، وحاولت بلغاريا بطرد ألف تركي من أراضيها باعتبار أنهم من الغجر وردت تركيا على ذلك بقفل الحدود مع بلغاريا ولم تفتح إلا في شباط ١٩٥٣، إلا إن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ساعدت تركيا في مقاومة الضغط الخارجي وبالأخص الضغط الروسي وترتب على ذلك أن أنشأ الحلف قيادة خاصة بجنوب شرق أوروبا تابعة له مركزها أزمير، بعد أن حصلت تركيا على تأكيدات بأن القوى الغربية ستحارب معها إذا لزم الأمر دفاعاً عن حدودها وبذلك اطمأنت تركيا إلى أنها أصبحت عضواً في "مجموعة الأمم الغربية"^(٢٨).

وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، انصب تفكر الغرب على استمالة يوغسلافيا إليه وضمها لحلف شمال الأطلسي، إلا إن ذلك قوبل بمعارضة من جانبها، فضلاً عن معارضة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فالتجأ الغرب إلى إيجاد حل آخر يؤدي إلى التوفيق بين ظروف يوغسلافيا وظروف حلف شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس أنشأ حلف البلقان بين تركيا ويوغسلافيا واليونان في ٢٨ شباط ١٩٥٣^(٢٩).

تركيا وحلف البلقان

وجدت دول حلف شمال الأطلسي فراغاً في الجناح الأيمن لقوات الحلف والذي يضم قسماً من دول البلقان، فأخذت تركز جهودها لتكوين حلف يضم دول البلقان ويوغسلافيا،

بعد أن عارضت الأخيرة الانضمام للحلف، وخاصة بعد أن انشقت يوغسلافيا من الكرملين منذ عام ١٩٤٨، وأخذت تتعاون مع العرب وتعتمد على المعونات الأمريكية في حياتها الاقتصادية^(٣٠).

فضلاً عن ذلك، فإن العلاقات بين تركيا واليونان قد توثقت بعد انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي كما قامت سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الدولتين حيث زار نائب رئيس الوزراء اليوناني ووزير خارجيته تركيا في ٣ شباط ١٩٥٢، ورد الزيارة وزير خارجية تركيا فؤاد كوبرلو في ٢٦ نيسان ١٩٥٢، كما قام ملك اليونان بزيارة تركيا في حزيران ١٩٥٢ مؤكداً على ضرورة التعاون السياسي والعسكري بين البلدين والأهداف المشتركة بينهما فضلاً عن زيارات متبادلة للعديد من الهيئات العسكرية والبعثات والوفود بين البلدين التي كانت هدفها الأساسي المداولة حول موضوع الدفاع المشترك بين تركيا واليونان^(٣١).

أما بالنسبة ليوغسلافيا، فإن قادتها منذ نهاية عام ١٩٥٢ كانوا يشعرون بانعزال عسكري عن بقية الدول في البلقان، وقد رأوا أن خير وسيلة للابتعاد عن ذلك هو التقارب من تركيا واليونان، وقد حبذت الدول الغربية هذا التقارب كثيراً، لأنها كانت ترى ضم يوغسلافيا إلى حلف شمال الأطلسي وذلك عن طريق تركيا واليونان، كما أشار الرئيس ترومان إلى ذلك صراحة عندما قال: "إن يوغسلافيا لها القابلية الآن لحماية نفسها، كما إنها تستطيع إدامة السلم والأمن الدوليين في منطقة الأطلسي"^(٣٢)، ويبدو أن الغرب أراد إتباع سياسة مرنة تجاه يوغسلافيا، حتى تكون حلقة وصل مع دول البحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل مناهضة السياسة السوفيتية.

ولتحقيق ذلك قامت سلسلة من الزيارات المتبادلة بين تركيا ويوغسلافيا، فقد قام وزير الخارجية التركية فؤاد كوبرولو بزيارة إلى يوغسلافيا في كانون الأول ١٩٥٢، وكذلك وزير التجارة التركي الذي توصل إلى عقد اتفاق تجاري بين البلدين وفتح حساب جاري بين الدولتين بمقدار أربعين مليون دولار، فضلاً عن عدد من الزيارات التي تبادلتها البعثات العسكرية ووفود البلدين، استأنفت خلالها المحادثات والمذكرات في موضوع " اتفاق ثلاثي " يضم تركيا واليونان ويوغسلافيا للدفاع عن البلقان، يمكن أن يوسع إلى

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معزز حميد

اتفاق رباعي يضم إيطاليا أيضا، بعد حل مشكلة الخلاف حول منطقة "تريسته" بين إيطاليا ويوغسلافيا^(٣٣).

تمخضت عن تبادل الزيارات اجتماع لوزراء خارجية كل من تركيا واليونان ويوغسلافيا في كانون الثاني ١٩٥٣ في بلغراد، تحدث فؤاد كوبرلو قائلاً: - " إن التعاون بين الدول البلقانية الثلاث يتمخض عنه الدفاع المشترك عن هذا الجزء الحيوي من العالم"^(٣٤)، وبعد انتهاء المباحثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه: -" توحى هذه المحادثات إلى اتفاق كلي في وجهات النظر وخاصة في ميادين الأمن المشترك لهذه الدول"^(٣٥).

وأسفرت تلك الجهود في النهاية إلى إبرام الدول البلقانية الثلاث ميثاق دفاعي ثلاثي تم التوقيع عليه في أنقرة في ٢٨ شباط ١٩٥٣ لمدة خمس سنوات^(٣٦)، وقد وقعه عن تركيا وزير خارجيتها فؤاد كوبرلو، وزير الخارجية اليوغسلافي المسيو (كوجه بوبوفيج) ونظيره المسيو (ستيفان ستيفانوبولوس) عن مملكة اليونان^(٣٧).

وقد جاء في ديباجة ذلك الميثاق " إيمان هذه الدول وإخلاصهم لمبادئ الأمم المتحدة وبموجبها تم الاتفاق على الأخذ بمبدأ التشاور فيما بينهم في جميع المشاكل التي تخص المسائل المشتركة واتفقوا أيضا على اجتماع دوري لوزراء الخارجية على الأقل مرة في السنة لبحث مسائل الأمن التي تخص هذه المنطقة، واستمرار التعاون بين الأركان العامة الثلاث في المجالات الفنية والاقتصادية والثقافية، وحل أي صراع قد ينشأ بينهم، والكف عن الانضمام إلى الأحلاف خارج المعاهدة"^(٣٨)، فضلا على إن هذه المعاهدة لا تؤثر على التزامات تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي.

ويتضح من ذلك، إن دول حلف شمال الأطلسي اعتبرت يوغسلافيا منطقة من الدرجة الثانية، لذا لم يقيدوا أنفسهم بالدفاع عنها، وبالتالي فقد تركت هذه الدول اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بهذا الموضوع للظروف أو الأوضاع السياسية والعسكرية، وقد انتقد الاتحاد السوفيتي المعاهدة بشدة على اعتبار انه حلف عدائي وانه موجه ضد السوفييت، ولكن من جانب آخر اعتبر المراقبون السياسيون الغربيون هذه المعاهدة إنها استطاعت أن تسد الثغرة في الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي كما إنها

مهدت فرصة التقارب بين يوغسلافيا وإيطاليا، وذلك لوجود خلاف بين الدولتين حول منطقة "تريسته"^(٣٩).

حاولت تركيا من جانبها ضم إيطاليا إلى معاهدة البلقان، إذا قام وزير خارجيتها فؤاد كوبرلو وعدد من الزعماء الأتراك بزيارات متعددة لروما، إلا أنها لم تثمر بشيء سوى تأكيد إيطاليا ولائها إلى حلف شمال الأطلسي، فأخذت تركيا على عاتقها تسعى لتحويل هذه المعاهدة إلى معاهدة حقيقية، وبالفعل فقد وقعت الدول البلقانية الثلاث في بليد على حلف البلقان في ٩ آب ١٩٥٤ واعترف ميثاق الحلف بالتزامات تركيا واليونان بحلف شمال الأطلسي، كما جاء فيه إن العدوان على أية دولة من الدول الأعضاء يعتبر عدوانا على الجميع، وقررت الدول الأعضاء في الحلف على إنشاء مجلس دائم يضم وزراء الخارجية يجتمع مرتين كل سنة على الأقل وتأسيس مجلس استشاري للحلف^(٤٠).

ولكن على الرغم من أن فكرة الحلف البلقاني قد لاقت ترحيبا من قبل الرأي العام البلقاني إلا إن يوغسلافيا كانت في استياء تام للنتائج التي تحققت عن طريق حلف البلقان، لأن إنتاجها و وارداتها كانا يسيران ببطء ومن وجهة نظر الاقتصاديين اليوغسلافيين، إن الجانب الاقتصادي لحلف البلقان قد اضر كثيرا بالصادرات اليوغسلافية في الأسواق التركية واليونانية، كما إن فكرة هذا التعاون كانت بايعاز من دول حلف شمال الأطلسي، ومن هنا فأن هذا التنسيق لا يتوجب بالضرورة أن يتحقق عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي^(٤١).

وقد ترتب على ذلك أن أخذت يوغسلافيا ترغب بتحسين علاقاتها مع روسيا وإعادتها إلى حالتها الطبيعية، ومن جهة أخرى أخذت روسيا تبذل مجهودا كبيرا في الناحية السياسية لأضعاف الجبهة الغربية وذلك بوضع العراقيل والعقبات أمام انضمام ألمانيا الغربية للحلف الأوربي، ولأجل التقرب من يوغسلافيا فقد أرسلت روسيا وفدا مكون من شخصيات روسية بارزة إلى بلغراد ليس فقط لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين بل أرادت روسيا أن تعطي ليوغسلافيا دورا مهما للدعاية السوفيتية بحب السلام^(٤٢).

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معزز حميد

وفي الحقيقة كانت هناك عوامل قد اعترضت مسير الحلف فلم يدم طويلا، وبدأ يفقد قوته في ربيع ١٩٥٥ ومن هذه العوامل:-

١- التقارب الذي حصل بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، ولاسيما إن القادة الجدد في الاتحاد السوفيتي أعلنوا عن رغبتهم في التخلي عن سياسة ستالين وتصحيح أخطائه ولتحقيق هذا الغرض قام خروشوف وبولفانين بزيارة بلغراد في مايس ١٩٥٥^(٤٣).

٢- الخلافات التي حصلت بين تركيا واليونان حول قضية قبرص، فقد أسدت مشكلة قبرص العلاقة بين تركيا واليونان، وقد حاولت تركيا أن تقنع حلفائها الغربيين بأن الأمور في اليونان غير مستقرة وإنها قد تتحول إلى الشيوعية في أي وقت ولذلك ينبغي أن لا يسمح لها بالسيطرة على قبرص التي لا تبعد عن حدود تركيا بأكثر من (٤٣) ميلا، وقد حدث في سنة ١٩٥٥ أن وصل إلى علم الترك قيام مظاهرات ضد تركيا في سالونيك فرد الأتراك على ذلك بأن قاموا في ٧ أيلول ١٩٥٥ بتدمير ثلاثة أرباع الكنائس الأرثوذكسية في استانبول كما قاموا بسلب المتاجر والمساكن في المدينة ولم يحاول البوليس منع هذه الحركة، مما اضطر الجيش إلى التدخل والقضاء على هذه الفتنة، وبالرغم من تعويض الحكومة المصابين وإصلاح التخريب والاعتذار إلى الحكومة اليونانية، إلا إن العلاقات بين تركيا واليونان بقت متوترة بسبب المشكلة القبرصية^(٤٤).

وعلى الرغم من ذلك لا بد من القول انه إذا كان حلف البلقان قد قوى الجناح الأيمن لحلف شمال الأطلسي، فإن حلف البلقان الذي جاء بدافع من الدول الغربية لم يرس على قواعد متينة تمكنه من تحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول تتباين أنظمتها السياسية والاقتصادية فكان بحق وليد لظروف وملابسات دولية زال الحلف على أثرها.

تركيا ومنظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد)

أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالشرق الأوسط، فمن ناحية الإستراتيجية، كان ينظر إلى المنطقة على أنها مصدر النفط ومركز الاتصالات، ودرع أفريقيا والمحيط الهندي، وهي لا تقل أهمية من حيث كونها قاعدة هجومية لا يمكن الاستغناء عنها ضد الاتحاد السوفيتي، إلا إن الشرق الأوسط كان يعتبر مسؤولية خاصة ببريطانيا، وذلك بسبب دور بريطانيا التاريخي وسيطرتها على القواعد العسكرية في المنطقة ككل^(٤٥).

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن إنشاء منظمة دفاع إقليمية في الشرق الأوسط، ففي ايلول ١٩٥١ طرحت الولايات المتحدة وبريطانيا فكرة " قيادة الشرق الأوسط " وهو تحالف مضاد للاتحاد السوفيتي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا، كما وجهت الدعوة لمصر لتكون من الدول المؤسسة لهذا التحالف، وذلك لأهمية منطقة السويس الإستراتيجية، غير إن فكرة قيادة الشرق الأوسط عدلت خلال النصف الأول من عام ١٩٥٢ إلى مشروع أمريكي بريطاني مشترك لإقامة منظمة للتخطيط مقرها " قبرص " تسمى " منظمة دفاع الشرق الأوسط " وذلك بعد أن رفضت مصر الانضمام إلى المشاريع الدفاعية الغربية وهو ما أدى إلى إعاقة تنفيذ مشاريع الدفاع الشرق أوسطية^(٤٦).

وبعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في استدراج مصر وباقي الدول العربية للدخول في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، قام وزير خارجيتها (جون فوستر دالس) بزيارة دول المنطقة في أيار ١٩٥٣ وحثها للمشاركة في حلف الحزام الشمالي للاتحاد السوفيتي، فتوصل إلى تشجيع تركيا والباكستان وربما العراق على إقامة منظمة دفاعية إقليمية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، ولذلك وجدت الدول الغربية في تركيا المنفذ لسياستها في هذه المنطقة، ومن هنا فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا لتنفيذ تلك المشاريع واعتبرتها كمثل شرقي للدفاع الغربي^(٤٧).

بدأت الخطوة الأولى لتنفيذ خطة (جون فوستر دالس) عن الحزام الشمالي بعقد تركيا اتفاقية صداقة وأمن جماعي مع باكستان في ٢ نيسان ١٩٥٤^(٤٨)، وهي تدعو إلى تنمية

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معزز حميد

العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية، وقد أكدت نصوص المعاهدة "على إنها تبقى مفتوحة لأي دولة تروم الاشتراك فيها"^(٤٩).

وتكمن أهمية الاتفاقية التركية - الباكستانية في التفكير الأمريكي على بيان سياسة مجلس الأمن القومي في تموز ١٩٥٤، فبعد التأكيد على المصالح في الشرق الأوسط، والاعتراف بتراجع النفوذ البريطاني، وإن الاتفاقية خطوة باتجاه خلق ترتيب دفاعي إقليمي محلي يضم إيران والعراق^(٤٩)

وبالفعل أولى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد فكرة الحلف جل اهتمامه وأخذ يعلن عن قبول العراق للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وشرع في إعداد الاستعدادات الداخلية للدخول إلى الملف التركي الباكستاني، وذلك بعد أن وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على منح العراق مساعداتها العسكرية^(٥٠).

وترتب على ذلك أن عقدت تركيا اجتماعاً في أنقرة ضم وزراءها المفاوضين في الدول العربية لبحث موضوع موقف الأقطار العربية من الحلف التركي الباكستاني، واستطلاع نوايا الدول العربية ومدى استعدادها لتأسيس جبهة ضد الاتحاد السوفيتي^(٥١).

ويبدو أن ذلك الاجتماع جاء بدعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أثر زيارة رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس لواشنطن.

وفي تشرين الأول ١٩٥٤، زار رئيس الوزراء نوري السعيد العاصمة التركية أنقرة للترويج لإمكانية عقد معاهدة عراقية تركية، ومع أن المحادثات كانت غير حاسمة، فقد أكد عدنان مندريس لواشنطن أنه سوف يقيم خلال ستة أشهر "تمط للدفاع عن الشرق الأوسط بطريقة ترضي الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص.

وبالفعل فقد زار عدنان مندريس بغداد في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ واتفق مع نظيره العراقي نوري السعيد على نشر بيت مشترك يتعهدان فيه بالتوقيع على معاهدة تهدف إلى التعاون في حال وقوع اعتداء خارجي أو داخلي، وهي معاهدة مفتوحة أمام الدول الأخرى^(٥٢).

ويبدو أن تركيا لم تهدف إلى مجرد اتفاق ثنائي مع العراق، وإنما كانت تهدف إلى اتفاق يشمل الأقطار العربية كلها، والدليل على ذلك أن رئيس وزرائها كل من سوريا ولبنان بعد زيارته للعراق وتباحث مع زعمائها ودعا البلدان للاشتراك في الاتفاق، إلا إن الحلف العراقي التركي المنوي توقيعه قد لاقى معارضة قوية في اجتماع رؤساء الوزارات العربية في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥، كما اجتمع وزير خارجية مصر الدكتور محمود فوزي مع رفقي زورلو سفير تركيا في

القاهرة، وأبلغ زورلو الدكتور محمود فوزي بأن بلاده متمسكة بحلفها الجديد مع العراق وأنها مصممة على تنفيذه في أقرب وقت ممكن، كما أكد "أن العسكريين من رجال الدولتين يدرسون في الوقت الحاضر الوسائل الإيجابية لتنسيق الخطط الدفاعية بين الدولتين" (٥٣).

وتحقيقاً لذلك، وقع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ على الميثاق العراقي التركي للتعاون المتبادل والذي كان موضوع المحادثات بين الحكومتين العراقية والتركية، وتمت مصادقة مجلس الأمة العراقي عليه في السادس والعشرين من الشهر نفسه، بعد إن نال موافقة أغلبية الأعضاء في المجلس المذكور (٥٤)، وهكذا لم يعد أمام تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لتكملة النطاق الإستراتيجي لهذا الحلف، وقد عرف فيما بعد باسم (حلف بغداد) بعد انضمام بريطانيا إليه في ٣٠ آذار ١٩٥٥، وباكستان في الأول من تموز ١٩٥٥ وإيران في تشرين الأول من العام نفسه كما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً مراقباً في لجانه (٥٥).

وبذلك أصبح الحلف يضم خمسة أعضاء، مقره الرئيسي العاصمة العراقية بغداد، أقامت على أثر تكوينه الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاً يهدف إلى تنسيق الخطط وتوصيل المساعدات، وعين السفير الأمريكي في بغداد مسؤولاً دائماً عن الاتصالات السياسية والملحق العسكري مسؤولاً عن الاتصال العسكري، وشارك الاثنان كمراقبين في

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معنز حميد

الجلسة الافتتاحية لمجلس حلف بغداد التي عقدت في العاصمة العراقية في ٢١ تشرين ثاني ١٩٥٥^(٥٦).

صادق المجلس الوطني التركي الكبير على ميثاق حلف بغداد في ٢٦ شباط ١٩٥٥، وقد صرح رئيس وزراء تركيا بتلك المناسبة قائلاً: "وهكذا لم يعد الشرق الأوسط يبدو كما لو كان فراغاً من ناحية الأمن والسلم، وسيتحرر من كابوس القلق وعدم الاستقرار، وسيصبح منطقة سليمة تقوم سلامتها على أساس متين"^(٥٧).

تطورت العلاقات العراقية - التركية بعد التوقيع على ميثاق حلف بغداد، ففي ٥ آذار قام رئيس الجمهورية التركية جلال بايار بزيارة العراق، ورد الملك فيصل الثاني الزيارة في ٢٦ حزيران ١٩٥٥، تبادلت خلال الزيارتين الكلمات التي عبرت عن قناعة الحكومتين لما توصل إليه، وإن تلك العلاقات سوف تؤدي إلى ربط مقدراتهما في حالتي الحرب والسلم، ومن أجل توسيع نطاق الحلف زار نوري السعيد تركيا وتباحث مع عدنان مندريس التطورات الأخيرة على العلاقات العراقية مع الدول العربية^(٥٨).

لقد أوجد حلف بغداد مشاكل عديدة للاتحاد السوفيتي، إذ فرض الحلف الحصار على السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، مما يعتبر بحد ذاته وضع عراقيل أمام تدفق المساعدات العسكرية إلى أقطار الشرق الأوسط، كما إن استخدام القوى الكبرى أراضي كل من تركيا واليونان كقواعد للأسلحة الذرية فضلاً عن إنشاء حلف عسكري جديد على طول حدودها الجنوبية.

وإن أي هجوم يقع أي من أعضاء حلف بغداد أو حلف شمال الأطلسي سوف يؤدي إلى اشتراك بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية مما يمكن أن يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة^(٥٩).

ويبدو إن تكوين حلف بغداد هو ليس للدفاع عن السلام كما يدعيه أصحابه بل جاء ليكمل الحلقة المتممة لمنظمتي شمال الأطلسي وجنوب شرقي آسيا، مكملة معها الطوق الشمالي العالمي، بوصفة الطوق الشمالي حول الاتحاد السوفيتي، وتكوين كتلة عالمية عدوانية مناقضة لميثاق هيئة الأمم المتحدة، وما التلويح بالخطر الشيوعي على الشرق

الأوسط إلا وسيلة مفضوحة لمقاومة كل حركة وطنية تحريرية ضد الاستعمار، ولتغطية أطماع المستعمرين وعدوانهم الإجرامي^(١٠).

تتابعت الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد إعلان مصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، وما أعقبه من عدوان بريطاني فرنسي صهيوني، وظهر ما يعرف ب (مبدأ أيزنهاور) في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧، وبدأت تهديدات دول ميثاق بغداد وبخاصة تركيا والعراق و الولايات المتحدة الأمريكية، بزعم أن النظام فيها يتجه نحو الشيوعية، واجهت خلالها سورية خطر الاعتداء المسلح عليها، إذ شهدت منطقة الحدود السورية مع تركيا مناورات عسكرية تركية، تقدمت على أثرها الحكومة السورية بمذكرة احتجاج إلى تركيا على العمليات العسكرية على حدودها، ولم تسحب تركيا قواتها العسكرية من الحدود السورية إلا في كانون الأول ١٩٥٧ وتحت ضغط الاتحاد السوفيتي^(١١).

ولما حدثت الوحدة المصرية - السورية في الأول من شباط ١٩٥٨ استقبلت الحكومتين التركية والعراقية الخبر بالتشاؤم، حيث بعث رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تلك الوحدة جاء فيها "إن تطورات الموقف في حاجة إلى إعادة تقدير. فقد نمت أمس وعلى حدودي الجنوبية دولة تعدادها ستة ملايين، واستيقظت صباح اليوم، وعلى حدودي الجنوبية دولة تعدادها ستة وثلاثون مليوناً"^(١٢).

وينبغي القول أنه عندما أطيح بالنظام الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ وأعلنت الجمهورية، أفصحت الحكومة التركية عن نيتها بالتدخل في الأوضاع الداخلية للعراق، وتحركت القوات العسكري التركية إلى منطقة الحدود الجنوبية، إلا إن النشاط الأمريكي القوي وإبداء النصيحة لرئيس الوزراء عدنان مندريس حال دون ذلك، فأقدمت الحكومة التركية على الاعتراف بالنظام الجديد في العراق في ٣١ تموز ١٩٥٨^(١٣).

وبعد انسحاب العراق من حلف بغداد سمي بالحلف المركزي، (السننتو) والذي أصبح لا يمارس شيئاً يذكر في السياسة الدولية سوى أنه كان أداة للتسيق السياسي و

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معنز حميد

الاقتصادي والثقافي بين الدول الموقعة عليه، وتحت تلك الظروف انسحبت إيران رسمياً من الحلف المركزي بعد قيام الثورة فيها وذلك في آذار ١٩٧٩، وتبعها تركيا حيث أعلنت انسحابها من الحلف في ٦ آذار ١٩٧٩ بعد أن أعلنت الحكومة التركية برئاسة بولاند أجاويد بأنها سوف تضع حداً للعمل باتفاقيات الحلف العسكري^(١٤).

وفي الحقيقة إن انسحاب تركيا من المعاهدة المركزية قد جاء نتيجة للاستياء التركي من سياسة الأحلاف العسكرية، التي أفقدتها صداقتها ومصالحها مع العديد من الدول المحايدة ودول عدم الانحياز وبالأخص الدول العربية، ولو أن تركيا تعاني من الضعف في اقتصادياتها لكانت قد انسحبت من حلف شمال الأطلسي هو الآخر، خصوصاً وإن الأحلاف قد فقدت أهميتها العسكرية

الخاتمة

كان لانضمام تركيا إلى الأحلاف العسكرية الغربية نتائج كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي المجال الداخلي كانت أهم النتائج هي:

١- ظهور الأحزاب القومية المناهضة للحركة الشيوعية في تركيا، تمثلت بحزب الحركة القومية بزعامة ألب أرسلان توركش وبعض الجماعات الدينية الأخرى كالحزب النورسي- نسبة إلى رئيسه سعيد النورسي، وحزب الإنقاذ الوطني بزعامة نجم الدين أربكان- لمكافحة الحركة الشيوعية في الداخل عن طريق تكوين مليشيات عسكرية.

٢- أدى اعتماد تركيا على المساعدات الأمريكية إلى بروز مشاكل اقتصادية كبيرة، حيث أن معظم الأزمات الاقتصادية تعود إلى السياسة الاقتصادية التي أتبعتها الحكومة التركية بعد ارتباطها بالأحلاف العسكرية منذ بداية الخمسينيات، فكانت تلك الأزمات سبباً في غياب القطاع العام وانتشار البيروقراطية في الجهاز الإداري التركي، كما أن تركيا بعد ١٩٥٥ أخذت تتفق جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الجانب العسكري، فأثر ذلك سلباً على الاقتصاد التركي، إذ خصصت تركيا من ميزانيتها السنوية ٤٠% للمصروفات العسكرية كي تحتفظ بجيش قوي يبقى أحد العناصر الثابتة والرصينة لقواعد حلف شمال الأطلسي في شرقي البحر الأبيض المتوسط.

٣- كان لإخفاق الحكومات المتعاقبة في تركيا في تحقيق برامجها الإصلاحية أن شجعت الأحزاب السياسية على مناقشة السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة والتي تتمثل في النماذج الاقتصادية الغربية والبناء الديمقراطي للدولة والسياسات الخارجية، ونتيجة تلك التطورات التي طرأت على القوى الاجتماعية في تركيا ظهور اتجاه يدعو إلى ضرورة أبعاد تركيا عن الغرب، ونبذ النموذج الغربي في السياسة الداخلية وعدم منحها المساندة القوية في الجهود الرامية نحو الاندماج الاقتصادي مع الغرب خاصة بعد قرار الحظر الذي أتخذه الكونكرس الأمريكي ضد تركيا.

٤- كان لارتباط تركيا بالأحلاف العسكرية الغربية، قد أدى بالمحصلة النهائية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لتركيا وتمثل ذلك بانقلاب ٢٧ أيار

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معنز حميد

١٩٦٠ على أثر تهديد عدنان مندريس بتغيير سياسته تجاه دول حلف شمال الأطلسي، كما أخذ اهتمام الغرب بتركيا يزداد مع ازدياد نشاط الجماعات الدينية خوفاً من عودة التعاليم الدينية إليها، ولكن بالرغم من ذلك كله أستطاع حزب الإنقاذ الوطني وهو حزب ديني أن يغزو الريف التركي ويستقطب في عضويته مجموعة كبيرة من الشباب في أوساط الجامعات التركية والمؤسسات الأخرى، فكان لها دور كبير في دفع الحكومة التركية إلى إقامة المؤتمر الإسلامي في استانبول بين ١٠-١٨ أيار ١٩٧٦.

٥- استطاعت تركيا بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي أن تأخذ موقعها في منظمات أوربية متعددة، إذ اشتركت في المجلس الأوربي والسوق الأوربية المشتركة وهيئة الطاقة الدولية، فضلاً عن العديد من اتفاقيات الصداقة والتعاون الاقتصادي مع الأقطار الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

٦- كان لظهور نظرية التعايش السلمي التي تبناها القادة السوفيت بعد وفاة ستالين، قد أفقد حلف شمال الأطلسي أهميته العسكرية، فأخذت تركيا تتبنى سياسة جديدة تقوم على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي لا يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الذاتية والقومية لتركيا، ففتح بذلك الباب لتطوير علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي والعالم الثالث، بعد أن كانت أسيرة السياسة الخارجية الأمريكية.

٧- شكل ظهور مفهوم الوفاق الودي ومؤتمر التعاون ومؤتمر هلنسي عاملاً في الانفراج بين المعسكرين الاشتراكي والغربي في مجال العلاقات الدبلوماسية، فأخذت تتبع في أطار حلف شمال الأطلسي سياسة متعددة الأوجه، حيث أقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الغربية في ٣ كانون الثاني ١٩٧٣ ولم تقتصر على ذلك فحسب بل انطلقت تقيم علاقاتها مع دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الأخرى.

وأخيراً ويمكن القول إن الأحلاف العسكرية الغربية التي انضمت إليها تركيا لم تعد غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق مصلحة تركيا القومية، وإذا ما اختلفت أهداف تلك الأحلاف مع المصالح القومية لتركيا، فأنها سوف تتبع الخط الملائم لمصلحتها الذاتية.

قائمة المصادر:

- ١- تبلغ مساحتها ٧٨٠.٥٦٧ كم٢ منها ٢٤.٠٠٠ كم٢ في أوروبا و ٧٥٦.٥٦٧ كم٢ في آسيا ويبلغ طول حدودها ٢٧٥٣ كم: منها ٨٧٧ كم مع سورية و ٦١٠ كم مع روسيا و ٢٦٩ كم مع بلغاريا و ٣٣٠ كم مع العراق و ٤٥٤ كم مع إيران، ويبلغ طول سواحلها ٨٣٣٣ كم على البحر الأسود و ١٥٧٧ كم على البحر المتوسط، و ٢٧٠٥ كم على بحر إيجه و ١٧٢ كم على الدردنيل و ٩٠ كم على البوسفور و ٩٢٧ كم على بحر مرمرة. للتفاصيل ينظر -رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أريكان، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، ص ١٨٣-١٨٥.
- ٢- جورج لنشوفنسكي، الشرق الاوسط والشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ٣٥٠-٣٥٢.
- ٣- ابراهيم خليل الاحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٧-٤٨.
- ٤- لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت، دار عويدات، ١٩٧٠، ص ١١٦-١١٧؛ سيد أحمد عثمان، دراسات في الشرق الاوسط، القاهرة، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص ٨٧-٨٨.
- ٥- ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦٢، ص ١٢٣-١٢٥.
- ٦- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨، ص ٢٩-٣٢.
- ٧- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط، ترجمة عبد الهادي حسين، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص ١٨٨-١٨٩.
- ٨- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩، ص ٣٠-٣١.

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معتنز حميد

- ٩- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٥، ص ١١٤.
- ١٠- صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية ميثاق سعد آباد. معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثلات العراقية في استانبول وأنقرة ١٩٣٠-١٩٥٣، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٣٥٧.
- ١١- خورشيد حسين دلي، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.
- ١٢- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١١٤.
- ١٣- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ٤٥٧.
- ١٤- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٨١، ص ٨١-٨٣.
- ١٥- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١١٧.
- ١٦- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٢٠-١٢١.
- ١٧- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٩٦.
- ١٨- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ٤٦٠.
- ١٩- صلاح الدين عبد القادر، أضواء على بعض الأحلاف والاتفاقيات والمنظمات الدولية، بغداد، مطبعة التايمس، ١٩٧١، ص ٤٣.
- ٢٠- احمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٢٣-١٢٨.
- ٢١- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٨١.
- ٢٢- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.

- ٢٣- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص. ١٩٣.
- ٢٤- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ج١، ص. ٢٨١.
- ٢٥- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.
- ٢٦- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص. ١٩٣.
- ٢٧- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ج١، ص. ٢٨١.
- ٢٨- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.
- ٢٩- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٩٣.
- ٣٠- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٣٠ - ١٣١.
- ٣١- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٣١-١٣٢.
- ٣٢- أحمد نوري النعيمي، تركيا و حلف شمال الأطلسي، ص ١٣٢.
- ٣٣- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٣٣.
- ٣٤- إبراهيم زرقانه، تركيا، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، د.ت، ص ٢٥-٢٦ .
- ٣٥- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ص. ١٣٧.
- ٣٦- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية - الفرنسية - التركية. الحلف البلقاني، في وثائق الممثلات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦-١٩٥٧، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٢٤٩.
- ٣٧- أحمد نوري النعيمي، تركيا و حلف شمال الأطلسي، ص ١٦٧-١٦٨.
- ٣٨- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية الفرنسية التركية. الحلف البلقاني، ص ٢٦٦- ٢٦٨.
- ٣٩- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٣٨.

تركيا والأحلاف العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

م. م. ابتسام حمود محمد معنز حميد

- ٤٠- إبراهيم زرقانه، المصدر السابق، ص ٢٦.
- ٤١- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية- الفرنسية- التركية. الحلف البلقاني، ص ٢٧٠
- ٤٢- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٧١، وللمزيد من المعلومات حول نصوص المعاهدة ينظر: صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية- الفرنسية- التركية. الحلف البلقاني، ص ٢٧١- ٢٧٣.
- ٤٣- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٧٤.
- ٤٤- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٧٨- ١٧٩.
- ٤٥- صبحي ناظم توفيق، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٣٢٧- ٣٣٣.
- ٤٦- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٤٢.
- ٤٧- إبراهيم زرقانه، المصدر السابق، ص ٢٦.
- ٤٨- ديفيد ليش، الشرق الأوسط والولايات المتحدة (إعادة تقييم تاريخي وسياسي)، ترجمة احمد محمود، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ١٦٦.
- ٤٩- حسين فوزي النجار، مع الأحداث في الشرق الأوسط ١٩٤٦- ١٩٥٦، الموصل، ١٩٥٧، ص ١٤٠.
- ٥٠- إبراهيم زرقانه، المصدر السابق، ص ١٢٦- ١٢٧.
- ٥١- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٢٣٣.
- ٥٢- ديفيد ليش، المصدر السابق، ص ١٦٩.
- ٥٣- صدام خليفة عبيد حسين العبيدي، سورية وقضايا المشرق العربي ١٩٤٦- ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٨، ص ١٥٤.
- ٥٤- ديفيد ليش، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٢.
- ٥٥- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٢٣٨- ٢٣٩.

- ٥٦- عزيز شريف، من حلف بغداد إلى تحرير القنال، بيروت، دار الجلاء، ١٩٥٦،
ص ٢٨-٣١.
- ٥٧- صلاح الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٧.
- ٥٨- ديفيد ليش، المصدر السابق، ص ١٧٨.
- ٥٩- أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ١٤٠-
٢٤٢.
- ٦٠- سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٥٨-
١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد / كلية الآداب، ١٩٩٨،
ص ٤٤.
- ٦١- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٨٨-١٨٩.
- ٦٢- عزيز شريف، المصدر السابق، ص ٣٤-٣٥.
- ٦٣- صدام خليفة عبيد حسين العبيدي، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- ٦٤- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام
للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢.